نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
المؤتمر السنوي التاسع عشر
تاثير التكامل في التدقيق على الاعمال
ورقة عمل بحثية
بعنوان
الإطار العام للحوكمة

الدكتور محمد غادر
مدقق حسابات أول
لدى ديوان المحاسبة
استاذ جامعي

٢٦ –٢٧ (تشرين الثاني) نوفمبر ٢٠١٤
فندق فينيسيا – لبنان

الإطار
العام للحوكمة

" تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنظمة أو المؤسسة من مجلس إدارة ومدراء ومساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، إضافة إلى أنه يعمل على بلورة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار في تلك المنظمة سواء كانت عامة او خاصة ."

اسباب الحوكمة

1. الانهيارات المالية الكبيرة لعدد من الشركات العالمية والمحلية .
2. الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة .
3. الفساد المالي بصفة خاصة .
4. افتقار إدارت هذه المنظمات إلى الممارسة السليمة في :

الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة ، اختلال هياكل التمويل ، عدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها .

اسباب الحوكمة

٥. نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح المناسب بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للمنظمة .

٦. افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها .

٧ ٠ افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة والتدقيق نتيجة عدم صحة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية للشركات المختلفة والمصادق عليها من المراجعين الخارجين .

٨ ٠انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها ، كما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والبيانات المالية لهذه الوحدات .

٩ ٠ ادانة عدد من مديري الوحدات الاقتصادية بتهم القيام بمشاريع واعمال وهمية .

١٠ ٠قيام بعض شركات التدقيق بارتكاب أخطاء مهنية جسيمه وإصدارها تقارير مراجعة مضلله وغير حقيقية مما أدي إلي تغريمها ايضاً بمبالغ كثيرة كعقوبة مدنيه عليها .

١١ . فقدان ثقة مستخدمي البيانات المالية في صحة المعلومات المحاسبية وعمل مدققي الحسابات الخارجين .

١٢ ٠بروز ازمة جديدة بين مستخدمي البيانات وبين مدققي الحسابات عرفت باسم فجوة التوقعات .

أهداف هذه الورقة

1. التعرف على إيجابيات ومزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها .
2. تحديد محددات ومعايير ومبادئ الحوكمة في إطار عام متكامل .
3. بيان دور ديوان المحاسبة في رسم هيكلية حوكمة الادارة العامة

أهمية هذه الورقة

1. تأتي أهمية هذه الورقة للتأكيد على ضرورة التوسع في تطبيق مفهوم الحوكمة في البيئة الاقتصادية الحالية سواء في وحدات القطاع العام او وحدات القطاع االخاص .
2. الاستفادة من الحوكمة في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة والتدقيق .
3. الحصول على جودة المعلومات المحاسبية .
4. تحسين قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية .
5. خدمة المهتمين بهذا الشأن من كتاب وباحثين.

لذلك يتم بلورة هذه الاشكالية من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية :

1. هل يوجد علاقة بين تطبيق الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية في كافة الوحدات الاقتصادية ؟

2. هل هذه العلاقة تؤثر على القررات الادارية لأصحاب المصالح في جميع الوحدات الاقتصادية ؟

٣. هل يقتصرهذا التأثير على خصائص جودة المعلومات المحاسبية أم يفتح مجالات جديدة ومعاييرومحددات جديدة ؟

٤. هل يرتبط وجود هذه المحددات والمعايير فقط بتطبيق الحوكمة أم يمكن إيجادها في ظروف أخرى ؟

تعريف الحوكمة

1. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ".

2. تعريف آخر "مجموعة "قواعد ادارية" تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين . "

وبمعنى آخر:

- الحوكمة تعني النظام العام ، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المنظمة على المدى البعيد وتحديد المسؤول عن التصرفات الادارية والمالية غير الصحيحة ، مع تحميل المسؤولية لكل من الحق ضرر بالمصلحة العامة .

تعريف الحوكمة

- نعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء الاداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف اي عمل منظم سواء في :

1. وحدات القطاع الخاص

أو

٢. وحدات القطاع العام

اهداف

الحوكمة

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى :

1. تحقيق الشفافية والعدالة .
2. منح حق مساءلة إدارة المنظمة .
3. تحقيق الحماية لاصحاب الحقوق وحملة الوثائق جميعا، مراعاة مصالح العمل والعمال.
4. الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة.

حوكمة

القطاع العام

إن تطوير مبادئ ونهج حوكمة القطاع العام هي مسؤولية الجميع بلا استثناء، إلا أن تطبيقها يتطلب العمل الجاد لتفعيل :

1. برامج التوعية سواء للإدارات نفسها أو للمواطنين.
2. تفعيل الرأي العام والسماح له بالمشاركة في صناعة القرارات .
3. تكريس الشفافية في القطاعات المشتركة بنظرة أفقية لا عمودية.
4. معالجة حالات تعارض المصالح وانعدام المسؤوليات .
5. تقليل المخاطر والخسائر المتوقعة بكافة أوجهها .
6. قياس وتقييم الأداء المشترك بين دوائر القطاع العام.

فلا يجوز النظر لدائرة دون أخرى.

إن تقييم الأداء لا يقصد به الأداء المالي من حيث دراسة وتحليل ميزانيات القطاعات المختلفة :

1. بل يعتمد أيضا على قياس مستوى الخدمة العامة المقدمة .

2. وعلى مقدار المعرفة والنضج الناشئين من جراء تطبيق حوكمة القطاع العام في كافة الاتجاهات .

لذلك تعد حوكمة القطاع العام في أغلب دول العالم مطلباً ملحاً يجب القيام به عن طريق إصلاح الأنظمة الإدارية والتشغيلية في القطاعات العامة المختلفة .

تعود اهمية الحوكمة ، في وحدات القطاع العام ، إلى أهمية تأسيس وتفعيل :

1. وحدات التدقيق الداخلي في القطاعات العامة والحكومية.
2. التأكد من استقلالها.
3. عدم ارتباطها تنظيمياً بالإدارات التنفيذية المباشرة كما هو معمول به حالياً في أغلب الدول .

ويعد استقلال وحدات التدقيق الداخلي مطلباً أساسياً لدحض أي عارض قد يؤدي إلى تضارب المصالح عند تطبيق الخطط العامة والخاصة المرتبطة بما يصدر عن تقارير المراجعين الداخليين أو الخارجيين فكيف اذا لم تكن هذه الوحدات موجودة اصلاً كما هو الحال في الانظمة الادارية الحكومية الحالية ، ومنها الانظمة الادارية الحالية في اغلب ادارات الدولة في لبنان.

محددات الحوكمة

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المنظمات يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما :

1. المحددات الخارجية .
2. المحددات الداخلية .

المحددات

الخارجية

1. القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس ومكافحة الفساد) .
2. كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات .
3. درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج .
4. كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على جميع منظمات المجتمع .

المحددات

الخارجية

٥. وجود مؤسسات ذاتية التنظيم تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها).

٦. وجود مؤسسات خاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية .

٧ وجود جهاز قضائي شفاف وعادل وقادر على تحديد المسؤولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الادارية والمالية وفي الاوقات السريعة والمناسبة.

ان أهمية وجود المحددات الخارجية يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي ترعى حسن إدارة المنظمات ، وتقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص .

المحددات الداخلية

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين :

1. الجمعية العامة لاصحاب الملكية .
2. مجلس الإدارة .
3. المديرين التنفيذيين .

والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة .

في النهاية
تطبيق الحوكمة يؤدي الى :

1. زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
2. تعميق دور سوق المال.
3. زيادة قدرت السوق على تعبئة المدخرات .
4. رفع معدلات الاستثمار .
5. الحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين.

تطبيق الحوكمة يؤدي الى:

٦. تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية.

٧. تساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح

٨. خلق فرص عمل.

٩. تساهم في محاربة الفساد وملاحقة المفسدين .

١٠. تساعد على ظهور قطاع عام قادر وفاعل يؤمن خدمة عامة للمجتمع يوفر معدلات عالية من النمو .

١١. يحمي القطاع الخاص وينشطه ويرعى كافة مصالحه.

معايير
الحوكمـة

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير ومبادىء محددة للتطبيق. منها :

1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD .
2. بنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل Basel.
3. ٣. مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

معايير ومبادىء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة .
2. حفظ حقوق جميع المساهمين .
3. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين .
4. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة .
5. الإفصاح والشفافية .
6. تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة .

معايير ومبادىء لجنة بازل
للرقابة المصرفية العالمية

1. قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
2. إستراتيجية الشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
3. التوزيع السليم للمسؤووليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
4. وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

٥. توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات (Checks & Balances).

٦. مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

٧. الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

٨. تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج .

معاييرومبادىء
مؤسسة التمويل الدولية

1. الممارسات المقبولة للحكم الجيد .
2. خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد .
3. إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا .
4. القيادة العليا .

معايير ومبادىء الحوكمة
للمؤسسات والادارات العامة

1. التأكيد علي وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات والادارات العامة .
2. اعتماد وحدات للتدقيق والمراجعة الداخلية .
3. المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (الملاك مساهمة الدولة او الافراد) .

معايير ومبادىء الحوكمة
للمؤسسات والادارات العامة

٤. العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحدات للتدقيق والمراجعة الداخلية في كافة ادارات الدولة .

٥. الشفافية والإفصاح من خلال تفعيل عمل الاجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة . مجلس الخدمة المدنية ، التفتيش المركزي ، واي أجهزة رقابية اخرى) .

٦. مسؤوليات مجالس إدارة المؤسسات العامة .

- الهيئات الرقابية في القطاع العام

- **<u>الرقابة الخارجية</u>**

1. ديوان المحاسبة .
2. لجنة الرقابة على المؤسسات العامة في ديوان المحاسبة .
3. التفتيش المركزي .
4. مجلس الخدمة المدنية .
5. المجلس التاديبي العام .

الرقابة الداخلية

1. مراقبة عقد النفقات في وزارات المالية .
2. مراقبة التحقق .
3. مراقبة الجباية والتحصيل .
4. المراقبة المالية على الموسسات العامة – المراقب المالي .
5. المراقبة على البلديات – المراقب العام
6. المراقبة الادارية على المؤسسات العامة – مفوض الحكومة

ديوان المحاسبة .

1. ديوان المحاسبة محكمة ادارية تتولى القضاء المالي مهمته السهر على الاموال العمومية والاموال المودعة في الخزينة , وذلك بتدقيق وتحرير حسابات الدولة والبلديات والفصل بصحتها وقانونية معاملاتها وبمراقبة الاعمال المتعلقة بتنفيذ الموازنة .
2. يتالف الديوان من قضاة ومراقبين ومدققي حسابات ويلحق به موظفون اداريون ولديه نيابة عامة مستقلة.
3. لديوان المحاسبة وظيفتان : وظيفة ادارية ويمارسها برقابته المسبقة على تنفيذ الموازنة ، ووظيفة قضائية يمارسها برقابته على الحسابات وعلى الموظفين .

النتائج
والتوصيات

اولاً : فى النتائج

1. الحوكمة ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها وبالتالي يجب اعتمادها وتطبيقها في كافة الوحدات الادارية والاقتصادية لما تحقق من منافع لكافة اصحاب المصالح وللمجتمع .
2. الحوكمة نموذج اداري جديد يهدف الى إعادة توزيع الصلاحيات في الهياكل الادارية بهدف اعتماد الادارة الرشيدة في اتخاذ القررات الادارية وتفعيل دور اصحاب الملكية .
3. الحوكمة نظام اداري جديد يساعد على الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها .
4. من النتائج الهامة للحوكمة انها تؤمن الأبعاد المحاسبية التالية :

في النتائج

1. تهتم بالمساءلة والرقابة المحاسبية .
2. تؤمن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتدقيق .
3. تساهم في إيجاد دور لوحدات التدقيق والمراجعة الداخلية .
4. تؤكد على احترام دور التدقيق الخارجي .
5. تساهم في اعادة توزيع الصلاحيات بمجلس الادارة من خلال تفعيل دور لجان المراجعة والتدقيق ولجان ادارة المخاطر .
6. تساهم في تحقيق الإفصاح والشفافية .
7. تحد من دور إدارة الأرباح .
8. تساعد على تقويم أداء الوحدات الاقتصادية.
9. إنتاج معلومات محاسبية موثوق بها.

ثانياً : فى التوصيات

1. يجب تكامل الجوانب الفكرية للحوكمة مع الجوانب التطبيقية في خمسة جوانب أساسية هي الأهداف ، والخصائص ، والمقومات ، والمحددات ، والمبادئ ، علاوة على شموليتها واحتوائها على جميع المفردات النظرية والتطبيقية ، بما فيها القواعد والاجراءات القانونية بشكل يمكن أن يطلق عليه "الإطار المتكامل للحوكمة "

٢. ضرورة الالتزام بتطبيق هذه الجوانب في مختلف الوحدات الاقتصادية – وبصفة خاصة الشركات المساهمة– بصرف النظر عن طبيعة نشاطها مما سيؤدي إلى تطوير أدائها ، والتغلب على مشاكلها المختلفة ، وزيادة قدرتها التنافسية ، والتشغيلية، والمالية، والإدارية ، وبالتالي الانعكاس الإيجابي على أسهمها في سوق الأوراق المالية .

التوصيات

٣. ضروة الاهتمام بالأبعاد المحاسبية للحوكمة والتي تظهر بوضوح في مختلف الجوانب الفكرية لها ، وهذا يعكس دور الجوانب المالية والمحاسبية في تكوين الإطار المتكامل لها .

٤. ضرورة القيام في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الوحدة الاقتصادية وزيادة الثقة بها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية.

الخاتمة

وأخيراً ، يؤدي تطبيق الحوكمة الى :

1. تحقيق الشفافية .
2. يساعد على جذب استثمارات جديدة محلية وأجنبية .
3. يؤدي الى تراجع الفساد المالي والاداري .
4. تطوير القطاعين العام والخاص .

علماً ان دور الحوكمة لا يقتصر فقط على وٍضع القواعد والقوانين ومراقبة تطبيقها ، ولكن يمتد ليشمل أيضاً توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومات ، والسلطات الرقابية ، والقطاع الخاص، والفاعلين الآخرين من اصحاب الخبرة ، بما فيهم الجمهور.